ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

مركز النهضة الاستراتيجي
Renaissance Strategic Center

الحماية الاجتماعية والوصول إلى العدالة في سوق العمل الأردني

تحليل سياساتي لبيانات المساعدة القانونية المرتبطة بالضمان الاجتماعي (2024–2025)

نحو منظومة حماية اجتماعية أكثر شمولاً وعدالة

تم إنشاء الصورة باستخدام الذكاء الاصطناعي

- **الملخص التنفيذي:**

يُعدّ الوصول إلى الحماية الاجتماعية حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، ويلعب دورًا محوريًا في ضمان الكرامة في العمل، وأمن الدخل، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، لا يزال ملايين العمال حول العالم مستبعدين جزئيًا أو كليًا من أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية، أو لا يستفيدون منها بشكل كافٍ، نتيجة للقيود القانونية، والعقبات الإدارية، وصعوبة الاستفادة من المنافع عند التنقل بين الوظائف المختلفة، وضعف الرقابة، وانتشار أشكال العمل غير النظامية.

ويشمل ذلك العمال في الأردن، الذين قد يواجهون انقطاعات متكررة في سوق العمل أو توظيفًا غير مستقر، بالإضافة إلى العمال المهاجرين العاملين في قطاعات حيوية مثل البناء والخدمات والزراعة، وكذلك اللاجئين المشاركين في سوق العمل. هذا المزيج من الفئات يجعل ضمان الحقوق وتحقيق الوصول الكامل إلى الحماية الاجتماعية تحديًا مركبًا للسياسات الوطنية، خاصةً في ظل التباين في شروط العمل ومستويات الأجور وقدرة الأفراد على الانخراط الكامل في أنظمة الضمان الاجتماعي.

وتزيد التفاوتات بين الجنسين من تعقيد هذه التحديات، حيث تتأثر النساء العاملات – سواء محليات أو مهاجرات أو لاجئات – بشكل أكبر بسبب غياب الضمانات القانونية، والممارسات التمييزية، وصعوبة الوصول إلى الخدمات المجزأة، ما يرفع مستوى المخاطر الاقتصادية والاجتماعية التي تواجههن ويحد من فرص تحقيق العدالة الاجتماعية.[1]

- **المقدمة:**

يشكل نظام الضمان الاجتماعي أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق الحماية الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للأفراد والمجتمعات. في الأردن، تطور نظام الضمان الاجتماعي بشكل تدريجي منذ تأسيس المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عام 1978، ليصبح أحد أبرز مؤسسات الحماية الاجتماعية في المنطقة، ويغطي شريحة واسعة من العمال والموظفين.

إلا أن التغيرات الاقتصادية والديموغرافية التي شهدها الأردن خلال العقدين الماضيين، بما في ذلك تدفق اللاجئين وتوسع الاقتصاد غير المنظم، الذي يشكل نحو 54٪ من القوة العاملة[1]، ويقدّر حجمه المالي بحوالي 30 مليار دينار[2]، أدت إلى ظهور تحديات جديدة تتعلق بقدرة النظام على تحقيق شمول تأميني واسع وضمان وصول جميع الفئات، بما فيها العمال المحليون والمهاجرون واللاجئون إلى حقوقهم والحماية الاجتماعية.

تعتمد هذه الورقة على تحليل قاعدة بيانات القضايا العمالية والمرتبطة بالضمان الاجتماعي التي تعاملت معها منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) من خلال فريق من المحامين المختصين في دائرة المساعدة القانونية خلال عامي 2024 و2025، والتي بلغت 1156 قضية عمالية موزعة على 28 منطقة وتشمل 10 جنسيات مختلفة، مما يوفر رؤية شاملة حول العقبات التي تواجه العمال في الوصول إلى حقوقهم والحماية الاجتماعية.

الإطار القانوني والمؤسسي للحماية الاجتماعية والوصول إلى العدالة في الأردن:

[1] قناة المملكة. 2026. "وزير العمل: 54% من القوة العاملة في الأردن تعمل في الاقتصاد غير المنظم."2026. https://www.almamlakatv.com/news/189576-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-54-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85

[2] حبر. 2020. "القطاع غير المنظم والتسجيل في الضمان الاجتماعي". https://www.7iber.com/%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%b7%d8%a7%d8%b9-%d8%ba%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%b8%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b6%d9%85%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%b9%d9%8a/

تشكل الحماية الاجتماعية ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، من خلال ضمان مستوى معيشي لائق وأمن الدخل والدعم للأفراد على امتداد حياتهم، مع اهتمام خاص بالفئات الأكثر عرضة للفقر والتهميش، بما يتوافق مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (102)[3] التي صادق عليها الأردن عام 2014[4].

وقد حقق الأردن تقدماً في تطوير منظومة الحماية الاجتماعية، إلا أن جائحة كورونا كشفت عن تحديات جديدة، كان من أبرزها محدودية الشمول في الضمان الاجتماعي وتوسع العمل غير المنظم، الذي يضم نحو 1.207 مليون عامل[5] من القوى العاملة بحسب منظمة العمل الدولية، ما يبرز الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لضمان شمولية الحماية الاجتماعية وتحسين الوصول إلى العدالة في سوق العمل.

وتواجه الفئات الأكثر ضعفاً، بما فيها العمال المهاجرون واللاجئون والنساء، تحديات كبيرة في الوصول إلى حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية[6]. إذ يرتبط الكثير من اللاجئين والعمال المهاجرين بأرباب العمل في علاقات قانونية غير متوازنة، حيث تتوقف إمكانية دخولهم أو مغادرتهم للبلاد أو تغيير عملهم على موافقة صاحب العمل. يؤدي هذا الوضع إلى زيادة حالات الاستغلال، والعمل غير القانوني، وصعوبة الوصول إلى الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التأمين الصحي ومزايا الضمان الاجتماعي.

كما يعاني العمال الأردنيون في القطاع غير الرسمي من ضعف التغطية التأمينية والوصول المحدود إلى خدمات الحماية الاجتماعية. فهم غالباً لا يتمتعون بالتأمين الصحي أو حقوق التقاعد، ويواجهون صعوبات في تنفيذ حقوقهم القانونية عند نشوء النزاعات العمالية. وتتفاقم هذه التحديات بسبب محدودية آليات الرقابة والتفتيش على سوق العمل، حيث يبلغ عدد مفتشي العمل في الأردن حوالي 160 مفتشًا[7]، يشملون مفتشين ورؤساء أقسام للعمل والسلامة والصحة المهنية، موزعين على مختلف مديريات العمل في المملكة.

---

[3] منظمة العمل الدولية. 1952. اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، 1952.
https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40ed_norm/%40normes/documents/normativeinstrument/wcms_c102_ar.pdf

[4] وكالة الأنباء الأردنية (بترا). 2014. "المصادقة على اتفاقية المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي الصادرة عن منظمة العمل الدولية".
https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=2074557&lang=ar&name=archived_news

[5] منتدى الاستراتيجيات الأردني. 2023. الاقتصاد غير المنظم في الأردن: فرصة كامنة لتحقيق المزيد من الإنتاجية والنمو الاقتصادي.
https://jsf.org/uploads/2023/05/01/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%BA%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86%20%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9%20%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A9%20%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D9%8A%D8%AF%20%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-1682951828.pdf

[6] مركز النهضة الاستراتيجي. 2022. المساعدة القانونية للمهاجرين واللاجئين: جهود مستمرة وفعالية أقل؟
https://renaissancestrategiccenter.com/wp-content/uploads/2022/10/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-1.pdf

[7] عمان نت. 2022. "قلة أعداد مفتشي وزارة العمل تعمّق أزمة العمالة المهاجرين في الأردن.
https://ammannet.net/%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB/%D9%82%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%81%D8%AA%D8%B4%D9%8A-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%82-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86

ويُظهر ذلك أن هذا العدد غير كافٍ مقارنة بالمعايير الدولية وحجم سوق العمل والمهام المطلوبة، مما يعمّق فجوات الحماية الاجتماعية والقانونية ويحدّ من قدرة العمال على المطالبة بحقوقهم.

لذلك، فإن تعزيز الوصول إلى العدالة في سوق العمل الأردني يتطلب نهجاً متكاملاً يشمل تحديث السياسات والقوانين لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي لجميع الفئات، تعزيز آليات إنفاذ القانون، رفع مستوى الوعي بحقوق العمال، وتطوير برامج وخدمات مخصصة لكل فئة من العمال، سواء كانوا أردنيين أو مهاجرين أو لاجئين. يشكل هذا الإطار القانوني والمؤسسي أساساً ضرورياً لتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكافة العاملين في الأردن، والحد من الاستغلال، وتمكينهم من المشاركة الكاملة في منظومة الحماية الاجتماعية.

دور المساعدة القانونية في تعزيز الوصول إلى العدالة وحماية العمال:

تلعب المساعدة القانونية دوراً محورياً في تعزيز الوصول إلى العدالة في سوق العمل الأردني، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بضعف الشمول في الحماية الاجتماعية، وتوسع العمل غير المنظم، ووجود أعداد كبيرة من العمالة المهاجرة واللاجئة. إذ تسهم هذه الخدمات في تمكين العمال من فهم حقوقهم القانونية والمطالبة بها، وتجاوز العقبات الإجرائية والإدارية التي تعيق وصولهم إلى العدالة، بما يحول الحقوق القانونية من نصوص نظرية إلى ممارسات فعلية.

وتوفر المساعدة القانونية أدوات عملية لمعالجة النزاعات العمالية ورفع الوعي والتمكين القانوني، سواء من خلال الاستشارات القانونية، أو التمثيل القانوني، أو الوساطة مع أصحاب العمل، ما يسهم في الحد من الانتهاكات وتعزيز الامتثال للتشريعات العمالية. كما تلعب دوراً مهماً في دعم الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك العمال في القطاع غير المنظم، والنساء، واللاجئين، الذين يواجهون قيوداً إضافية في الوصول إلى حقوقهم.

وبناء على تحليل قاعدة بيانات القضايا العمالية التي تعاملت معها منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) خلال عامي 2024 و2025، والتي بلغت 1156 قضية عمالية موزعة على 28 منطقة وتشمل 10 جنسيات مختلفة، ما يعكس تنوع الفئات المستفيدة من خدمات المساعدة القانونية واتساع نطاق التحديات التي تواجهها.

وتُظهر البيانات أن النسبة الأكبر من القضايا تتعلق بالمطالبات العمالية مثل الأجور ومكافأة نهاية الخدمة (64٪)، تليها القضايا المرتبطة بتصاريح العمل والحقوق المرتبطة بالضمان الاجتماعي (24٪)، ثم عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي (8٪)، في حين تشكل إصابات العمل وعمالة الأطفال نسباً أقل (2٪ لكل منهما).

وتشير هذه النتائج إلى أن ضعف الامتثال والوعي بالتشريعات العمالية يمثل أحد الأسباب الرئيسية للنزاعات، كما تعكس وجود فجوات واضحة في الشمول التأميني ضمن منظومة الحماية الاجتماعية، خاصة بين العمال في القطاعات غير المنظمة واللاجئين. كما يرتبط ذلك بضعف الوعي القانوني، ومحدودية الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية، وطول وتعقيد الإجراءات، مما يؤدي إلى إطالة أمد النزاعات ويحد من فعالية إنفاذ الحقوق.

وفي هذا السياق، تعكس بيانات سوق العمل واقع العمالة غير الأردنية وأثره على الوصول إلى العدالة، حيث بلغ عدد العمال غير الأردنيين الحاصلين على تصاريح عمل في عام 2024[8]، ما يقارب 313 ألف عامل. وتمثل العمالة المصرية النسبة الأعلى بين العمالة العربية بنسبة 49.4٪، تليها العمالة السورية بنسبة 5.2٪. أما بالنسبة للعمالة غير العربية، فتتوزع بشكل رئيسي بين العمالة البنغالية بنسبة 12.8٪، والإثيوبية بنسبة 9.5٪، والهندية بنسبة 5.4٪، والفلبينية بنسبة 4.1٪، إضافة إلى جنسيات أخرى بنسبة 3.6٪. ويعكس هذا التنوع تعددية التحديات المرتبطة بالوصول إلى الحقوق، سواء من حيث اللغة، أو الوضع القانوني، أو طبيعة العمل.

[8] وزارة العمل الأردنية. 2024. التقرير السنوي 2024.
https://www.mol.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A_2024-0.pdf

كما يُلاحظ تراجع نسبة العمالة السورية الحاصلة على تصاريح عمل، وهو ما يرتبط بإيقاف وزارة العمل في الأردن[9]، الإعفاء الخاص للسوريين من رسوم تصاريح العمل، والذي كان معمولاً به منذ عام 2016 استجابةً لمخرجات مؤتمر مانحي سوريا في لندن. ويعكس هذا التحول تراجعاً في مستويات الدعم الدولي المرتبط باستضافة اللاجئين، رغم استمرار وجود أعداد كبيرة منهم في الأردن، حيث يقدّر عدد اللاجئين السوريين[10]، **380,990**ألف لاجئ، مع عودة 846 ,196 لاجئ طوعاً حتى 30 أيار 2026[11].

كما تشير بيانات التمويل، إلى وجود فجوة كبيرة في دعم الاستجابة للاجئين، حيث بلغ حجم التمويل المتاح نحو 65 مليون دولار فقط، أي ما يعادل 23.2 من إجمالي التمويل المطلوب خلال العام الحالي، مقابل فجوة تمويلية تقدر بحوالي 215مليون دولار 76٪. ويؤثر هذا التراجع في التمويل بشكل مباشر على برامج الحماية الاجتماعية وفرص الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك المساعدة القانونية، مما يزيد من هشاشة أوضاع اللاجئين ويحد من قدرتهم على الوصول إلى العدالة[12].

وعليه، فإن دور المساعدة القانونية يعمل على تبني نهج متكامل يشمل توسيع نطاق هذه الخدمات جغرافياً وقطاعياً، وربطها بسياسات الحماية الاجتماعية، إلى جانب رفع مستوى الوعي القانوني لدى العمال، وتعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. كما تؤكد هذه المعطيات على أهمية استمرار دعم الأردن في تحمّل أعباء استضافة اللاجئين، وتعزيز الدعم الدولي الموجه له، إلى جانب دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، نظراً لدورها المحوري في سد الفجوات في خدمات الحماية الاجتماعية والمساعدة القانونية، وتمكين الفئات الأكثر ضعفاً من الوصول إلى العدالة وتعزيز الامتثال للحقوق القانونية.

التحديات والسياسات والتوصيات لتعزيز الوصول إلى العدالة والحماية الاجتماعية:

تكشف المعطيات والتحليل الوارد في هذه الورقة عن مجموعة من التحديات البنيوية التي تؤثر على فعالية منظومة الحماية الاجتماعية في الأردن وقدرتها على ضمان الوصول العادل إلى الحقوق. وتتمثل أبرز هذه التحديات في محدودية الشمول التأميني، وتوسع العمل غير المنظم، وضعف الامتثال للتشريعات العمالية، إضافة إلى التحديات المرتبطة بوضع العمالة المهاجرة واللاجئة، وما يرافقها من قيود قانونية وإدارية تحد من حركتهم وقدرتهم على تغيير العمل أو الوصول إلى الخدمات. كما يبرز ضعف الوعي القانوني، ومحدودية الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية، وغياب البيانات المحدثة، إلى جانب التحديات التمويلية التي تؤثر على استدامة برامج الحماية الاجتماعية. وفي هذا السياق، تؤكد الورقة على الأهمية المحورية لدور منظمات المجتمع المدني في تقديم خدمات الدعم والمساعدة القانونية للفئات الأكثر ضعفاً، وسد الفجوات القائمة في الوصول إلى العدالة، وتعزيز حماية الحقوق على أرض الواقع وتقلل

---

[9] عربي بوست بزيادة 4100% على رسومه.. قرار بإنهاء إعفاء العمال السوريين في الأردن من تصريح العمل، ما سببه؟" 2025".
https://arabicpost.net/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/2025/02/08/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86/

[10] قناة المملكة. "قرابة 445 ألف لاجئ في الأردن وعودة أكثر من 177 ألف لاجئ سوري طوعًا لنهاية 2025." 2025.
https://www.almamlakatv.com/news/186636-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%A9-445-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%88%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-177-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%B7%D9%88%D8%B9%D8%A7-%D9%84%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-2025

[11] قناة المملكة. "196 ألف لاجئ سوري عادوا طوعا من الأردن إلى سوريا منذ نهاية 2024.
https://www.almamlakatv.com/news/200923-196-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%A7-%D8%B7%D9%88%D8%B9%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86%D8%B0-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-2024

[12] قناة المملكة، "196 ألف لاجئ سوري عادوا طوعا من الأردن إلى سوريا منذ نهاية 2024.
https://www.almamlakatv.com/news/200923-196-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%A7-%D8%B7%D9%88%D8%B9%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86%D8%B0-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-2024

من النزاعات القانونية وتوفر حماية قانونية للفئات الأكثر ضعفا وتعزز استقرار المراكز القانونية للعاملين وأصحاب العمل على حد سواء.

وفي هذا السياق، تشير النتائج إلى أن معالجة هذه التحديات تتطلب تبني مقاربة شاملة متعددة الأبعاد، تجمع بين الإصلاحات التشريعية، وتعزيز الحوكمة، وتوسيع نطاق الخدمات، وتحسين آليات التنفيذ، بما يضمن تحويل الحقوق من إطارها النظري إلى واقع عملي ملموس.

وعليه، توصي الورقة بما يلي:

أولاً: تعزيز الدعم الدولي وضمان استدامة الاستجابة لأعباء استضافة اللاجئين:
تؤكد الورقة على ضرورة التزام المجتمع الدولي والجهات المانحة بتقديم دعم كافٍ ومستدام للأردن في تحمل أعباء استضافة اللاجئين، إلى جانب دعم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وتعزيز دعم منظمات المجتمع المدني الأردني، بما يضمن استمرارية البرامج والخدمات بمختلف أنواعها بما فيها برامج المساعدة القانونية وعدم تراجع مستويات الدعم، خاصة في ظل الضغوط المتزايدة على منظومة الحماية الاجتماعية وارتفاع الطلب عليها.

ثانياً: تعزيز الشمول في الحماية الاجتماعية:
من خلال تطوير سياسات وإجراءات تسهّل تسجيل العمال في الضمان الاجتماعي، خاصة في القطاعات غير المنظمة، والعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقديم حوافز تشجع أصحاب العمل والعاملين على الانخراط في منظومة الضمان، بما يساهم في تقليص الفجوات التأمينية.

ثالثاً: تعزيز الإطار القانوني والتشريعي:
عبر مراجعة التشريعات الناظمة لسوق العمل والضمان الاجتماعي بما يضمن حماية جميع فئات العمال دون تمييز، مع مراعاة أوضاع العمالة المهاجرة واللاجئة، والعمل على مواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والعمل.

رابعاً: تعزيز الوصول إلى العدالة وخدمات المساعدة القانونية:
من خلال توسيع نطاق خدمات المساعدة القانونية جغرافياً وقطاعياً، ودعم المؤسسات والمنظمات التي تقدم هذه الخدمات، وتعزيز التكامل بينها وبين الجهات الحكومية، لضمان وصول الفئات الأكثر هشاشة إلى الدعم القانوني بشكل فعّال.

خامساً: تعزيز الوعي القانوني لدى العمال وأصحاب العمل:
عبر تنفيذ برامج توعوية مستدامة تستهدف مختلف فئات العمال، لا سيما في القطاعات غير المنظمة والعمال المهاجرين واللاجئين، إلى جانب رفع وعي أصحاب العمل بالتزاماتهم القانونية، بما يسهم في الحد من النزاعات وتعزيز الامتثال.

سادساً: تعزيز إنفاذ القوانين وتطوير آليات الرقابة
من خلال دعم قدرات مفتشي العمل وتوسيع نطاق التفتيش وتحسين آليات المتابعة والرقابة على سوق العمل، بما يضمن تطبيق التشريعات بشكل فعّال والحد من المخالفات، ومعالجة الفجوة بين حجم سوق العمل وعدد المفتشين. وتعزيز دور منصة حماية لدى وزارة العمل وتوسع نطاقها الجغرافي ونشر الوعي حولها ودورها الفعال في تلقي الشكاوى.

سابعاً: تعزيز التنسيق المؤسسي والشراكات
عبر تطوير شراكات فاعلة بين الجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الدولية، بما يسهم في تحسين استجابة السياسات العامة للتحديات المرتبطة بالحماية الاجتماعية وتعزيز تكامل الأدوار.

ثامناً: تحسين جودة البيانات والشفافية
من خلال تطوير أنظمة جمع البيانات وتحديثها بشكل دوري، وتعزيز الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بسوق العمل والحماية الاجتماعية، بما يدعم عملية صنع القرار المبنية على الأدلة ويساعد في رصد الفجوات وتقييم السياسات.

تاسعاً: تعزيز التكامل الوظيفي بين منظومة الحماية الاجتماعية وخدمات المساعدة القانونية

في ضوء ما أظهرته البيانات من ترابط مباشر بين ضعف الشمول في الضمان الاجتماعي وتزايد النزاعات العمالية، توصي الورقة بتبني نهج تكاملي يدمج خدمات المساعدة القانونية ضمن منظومة الحماية الاجتماعية كأداة تمكينية وليست استجابة لاحقة للنزاع. ويشمل ذلك:

- إدماج خدمات الإرشاد والمساعدة القانونية ضمن نقاط تقديم خدمات الضمان الاجتماعي ومؤسسات سوق العمل.
- تطوير آليات إحالة رسمية ومؤسسية بين الجهات الحكومية (مثل الضمان الاجتماعي ووزارة العمل) ومقدمي خدمات المساعدة القانونية.
- اعتماد المساعدة القانونية كجزء من حزم الحماية الاجتماعية الوقائية، خاصة للفئات الأكثر هشاشة.
- استخدام بيانات المساعدة القانونية كمصدر تحليلي لتغذية السياسات العامة ورصد الفجوات التشريعية والتنفيذية .

من شأن هذا التكامل أن يسهم في الانتقال من نموذج "معالجة النزاع" إلى نموذج "الوقاية من الانتهاك"، وتعزيز فعالية الحماية الاجتماعية، وضمان وصول أكثر عدالة واستدامة للحقوق.

المراجع:

1- قناة المملكة. 2026. "وزير العمل: 54% من القوة العاملة في الأردن تعمل في الاقتصاد غير المنظم."2026.

2-حبر. 2020. "القطاع غير المنظم والتسجيل في الضمان الاجتماعي".

3- منظمة العمل الدولية. 1952. اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، 1952.

4-وكالة الأنباء الأردنية (بترا). 2014. "المصادقة على اتفاقية المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي الصادرة عن منظمة العمل الدولية".

5- منتدى الاستراتيجيات الأردني. 2023. الاقتصاد غير المنظم في الأردن: فرصة كامنة لتحقيق المزيد من الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

6- مركز النهضة الاستراتيجي. 2022. المساعدة القانونية للمهاجرين واللاجئين: جهود مستمرة وفعالية أقل؟

7- عمان نت. 2022. "قلة أعداد مفتشي وزارة العمل تعمّق أزمة العمالة المهاجرين في الأردن.

8- وزارة العمل الأردنية. 2024. التقرير السنوي 2024.

9- عربي بوست بزيادة 4100% على رسومه.. قرار بإنهاء إعفاء العمال السوريين في الأردن من تصريح العمل، ما سببه؟" 2025".

10- قناة المملكة. "قرابة 445 ألف لاجئ في الأردن وعودة أكثر من 177 ألف لاجئ سوري طوعًا لنهاية 2025." 2025.

11. https://data.unhcr.org/en/country/jor

11
https://jordantimes.com/news/local/65m-secured-for-refugees-support-in-jordan-amid-215m-shortfall-unhcr

الحماية الاجتماعية والوصول إلى العدالة في سوق العمل الأردني

تحليل سياساتي لبيانات المساعدة القانونية المرتبطة بالضمان الاجتماعي (2024–2025)

1. الاقتصاد غير المنظم

54%

من القوة العاملة في الأردن
تعمل في الاقتصاد غير المنظم

30
مليار دينار
الحجم التقديري
للاقتصاد غير المنظم

2. القضايا القانونية الأكثر شيوعاً

64% مطالبات عمالية
(أجور، مكافأة نهاية الخدمة)

24% تصاريح عمل وحقوق
الضمان الاجتماعي

8% عدم الاشتراك
بالضمان الاجتماعي

2% إصابات العمل

2% عمالة الأطفال

3. فجوات الحماية والرقابة

160
مفتش عمل فقط
على مستوى المملكة

التحديات:

- توسع سوق العمل
- إتساع الاقتصاد غير المنظم
- ضعف الامتثال للتشريعات
- محدودية الوصول إلى العدالة

الرسالة الاستراتيجية

ضعف الشمول في الضمان الاجتماعي + توسع الاقتصاد غير المنظم + محدودية الرقابة والإنفاذ = زيادة النزاعات العمالية وإضعاف الوصول إلى العدالة

التوصية الرئيسية

دمج خدمات المساعدة القانونية
منظومة الحماية الاجتماعية من خلال:

- توسيع الوصول إلى الحقوق
- تعزيز الامتثال للتشريعات
- الوقاية من الانتهاكات
- جماية الفئات الأكثر هشاشة
- دعم صنع السياسات القائمة على الأدالة